بسم الله الرحمن الرحيم

كلية المستقبل الجامعة

م. م / كرار هادي سهر الجبوري

قسم تقنيات المختبرات الطبية

حقوق الانسان الضرورية والجماعية

حقوق الإنسان كالدرع فهي التي تحميك وهي كالقواعد لأنها توجه تصرفك وهي كالقضاء لأنه يمكنك الاحتكام اليها.

فهي مجرّدة – كالعواطف؛ وكالعواطف يملكها كل شخص وتظل موجودة بغض النظر عما يحدث، وحقوق الإنسان كالطبيعة لأنه يمكن انتهاكها وهي كالروح لأنه لا يمكن تدميرها وهي كالوقت تعاملنا جميعاً بنفس الطريقة – الفقراء منا والأغنياء، المسنين والشباب، البيض والسود، طوال القامة والقصيرين – فهي تمنحنا الاحترام وتحتم علينا احترام الآخرين، وهي كالخير والحقيقة والعدالة قد نختلف على تعريفها أحياناً، لكننا ندركها ونعترف بها عندما نراها تنتهك.

الحق هو ادعاء أو مطلب مبرّر الأسباب، إن لدي الحق في البضائع أو السلع التي في سلة التبضع الخاصة بي إذا قمت بدفع ثمنها، ويملك المواطنون الحق في انتخاب رئيس لهم إذا نص الدستور في بلادهم على ذلك. مثلا ولدى الطفلة الحق في الذهاب إلى حديقة الحيوان إذا أعطى والداها وعداً بأخذها، هذه كل الأمور التي يمكن للناس أن يكون لهم الحق بتوقعها، بالنظر إلى الوعود أو الضمانات التي قطعها طرف آخر، ومع ذلك، حقوق الإنسان مطالب عظمى كما أن هناك اختلافاً؛ فهي لا تعتمد على وعود أو ضمانات من قبل طرف آخر، وحق أي شخص في الحياة لا يتوقف على شخص آخر يعد بعدم قتله، قد تكون حياته في خطر أما حقه في الحياة فلا، يعتمد حقه في الحياة على أمر واحد فقط هو أنه بشر.

القبول بحقوق الإنسان يعني القبول بحقيقة أن لكل إنسان الحق بالادعاء بهذه المطالب، فأنا أمتلك هذه الحقوق بغض النظر عما تقول أو تفعل لأنني إنسان مثلك تماماً، فحقوق الإنسان متأصلة لجميع البشر باعتبارها حقاً مكتسباً، لم لا تحتاج تلك المطالب إلى سلوكيات معينة لتعزيزها؟ لم لا نطلب من البشر أن يستحقوا حقوقهم.

إن المطالبة بحقوق الإنسان هو في النهاية مطلب أخلاقي ويرتكز على قيم أخلاقية، وما يعنيه حقي في الحياة هو أنه لا ينبغي لأحد أن يسلبني حياتي، ويكون من الخطأ القيام بذلك، من هذا القبيل، فإن المطلب لا يحتاج إلى دعم، وكل قارئ على الأرجح يتفق على ذلك، لأننا ندرك جميعاً في الحالات الخاصة التي نمر بها أن

هناك جوانب معينة من حياتنا ومن وجودنا بحاجة إلى أن تكون مصونة وأنه لا يجب أن يتعدى عليها أحد لأنها ضرورية لكياننا ولمن نحن وما نحن، وهي ضرورية لإنسانيتنا وكرامتنا، بدون حقوق الإنسان لا يمكننا تحقيق كامل طاقتنا، توسع حقوق الإنسان ببساطة هذا الفهم على المستوى الفردي لكل إنسان على هذا الكوكب، فإذا كان باستطاعتي أن أتقدم بهذه المطالب فإن باستطاعة كل فرد المطالبة بها كذلك.

قيمتان من القيم الأساسية الضرورية تكمنان في جوهر فكرة حقوق الإنسان هما الكرامة الإنسانية والمساواة. ويمكن فهم حقوق الإنسان عن طريق تحديد تلك المعايير الأساسية الضرورية لتأمين حياة كريمة، كما وتأتي عالميتها من حقيقة أن – في هذا الصدد على الأقل – كل البشر متساوون. ويجب ألا نميز ولا يمكننا التمييز بينهم، وهذان المعتقدان أو القيمتان هما في الحقيقة كل ما يلزم في الواقع للانخراط في فكرة حقوق الإنسان، ونادراً ما تكون هذه المعتقدات مثيرة للجدل.

ولهذا السبب تتلقى حقوق الإنسان دعماً من كل ثقافة في العالم وكل حكومة متحضرة وكل دين رئيسي. ومن المعترف به عالمياً أن سلطة الدولة لا يمكن أن تكون مطلقة أو اعتباطية تعسفية؛ بل يجب أن تكون محددة، على الأقل إلى حد يسمح لجميع الأفراد الموجودين ضمن نطاقها العيش بحد أدنى من متطلبات الكرامة الإنسانية.

يمكن اشتقاق قيم أخرى كثيرة من هاتين القيمتين الأساسيتين، ويمكن أن تساعد وبدقة على تحديد كيفية تعايش الناس والمجتمعات على أرض الواقع؛ على سبيل المثال:

- الحرية: لأن إرادة الإنسان جزء هام من الكرامية الإنسانية، فالإكراه على القيام بأمر ضد إرادتنا يحط من الروح الإنسانية.
 - احترام الآخرين: لأن عدم احترام الآخر يحول دون تقدير فرديته وكرامته الأساسية.
- عدم التمييز: لأن المساواة في الكرامة الإنسانية تعني أنه لا ينبغي علينا الحكم على حقوق الناس وفرصهم على أساس مقوماتهم.
 - التسامح: لأن التعصب يدل على عدم احترام الاختلاف، كما أن المساواة لا تعني بالضرورة التطابق.
 - العدالة: لأن الناس المتساوين في إنسانيتهم يستحقون المعاملة العادلة.
- المسؤولية: لأن احترام حقوق الآخرين يعني المسؤولية عن الأفعال والإجراءات وبذل الجهد لإحقاق حقوق الفرد والجميع.

نعرف أن لجميعنا حق في أن تحترم حقوقنا الإنسانية، ويغطي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من المعاهدات مجموعة كبيرة من الحقوق المختلفة والتي يجب أن نطلع عليها بالترتيب الذي نشأت فيه والذي فيه تم الاعتراف بها إقليمياً ودولياً. والطريقة الأكثر رسوخاً لتصنيف هذه الحقوق هي حقوق الجيل "الأول والثاني والثالث"، فهي ببساطة تشكل طريقة واحدة – من بين العديد – من التصنيفات المستخدمة للحقوق. وتتدرج معظم الحقوق المنصوص عليها تحت أكثر من فئة واحدة، فحق شخص ما بالتعبير عن رأيه – على سبيل المثال – هو حق مدني وسياسي على حد سواء، إذ من الضروري المشاركة في الحياة السياسية فضلاً عن كونه حقاً أساسياً لحريتنا الشخصية.

- الحقوق المدنية والسياسية: بدأت هذه الحقوق في الظهور الأهميتها الجماعية واستندت غالباً إلى شؤون سياسية، وبدأ حينها إدراك أن هناك أموراً معينة الا يجوز الحكام المتنفذين ممارستها وضرورة أن يكون الناس بعض التأثير على السياسات التي تمسهم، وتمحور الجيل الأول حول فكرتين رئيسيتين من الحقوق هما، الحرية الشخصية، وحماية الفرد من الانتهاكات التي تقوم بها الدولة.
- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتقافية: وهي تستند إلى أفكار المساواة والوصول المضمون إلى السلع والخدمات والفرص الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. وقد حظيت على نحو متزايد باعتراف دولي مع بروز آثار الثورة الصناعية المبكرة ونشوء الطبقة العاملة والتي أدت إلى أفكار جديدة ومطالب بالعيش الكريم، وأدرك الناس أن الكرامة الإنسانية تحتاج إلى أكثر من الحد الأدنى لتدخل الدولة على النحو الذي تقترحه الحقوق المدنية والسياسية، إن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية واردة ومنصوص عليها في الميثاق الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاقتصادية والثقافية

الحقوق الاجتماعية: وهي الحقوق الضرورية للمشاركة الكاملة في المجتمع، وهي تشمل على الأقل الحق في التربية والتعليم والحق في تأسيس عائلة والحفاظ عليها، كما أن هناك العديد من الحقوق التي غالباً ما تعتبر حقوقاً "مدنية" كالحق في الترفيه والعناية الصحية والحق في احترام الخصوصية الحماية من التمبيز. الحقوق الاقتصادية: والتي تشمل عادة على الحق في العمل والحق في مستوى عيش ملائم والحق في السكن والحق في التقاعد للمسنين والإعانة للمعاقين، وتعكس الحقوق الاقتصادية ضرورة وجود حد أدنى معين من الضمانات المادية للمحافظة على الكرامة الإنسانية، وأن الافتقار مثلاً إلى فرصة عمل مجدية أو مسكن قد يكون محبطاً ومهيناً على الصعيد النفسي.

الحقوق الثقافية: والتي تشير إلى "نمط العيش" الثقافي للمجتمع وغالباً ما تحظى بقليل من الأهمية مقارنة بأنواع الحقوق الأخرى، وتشمل الحق في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية للمجتمع والحق في التربية والتعليم كذلك. ومع ذلك، فالعديد من الحقوق الأخرى التي لا تصنف رسمياً على أنها "ثقافية" ستكون مهمة للأقليات في المجتمع لتتمكن من الحفاظ على ثقافتها المميزة؛ على سبيل المثال: الحق بعدم التمييز ضدهم والحق بالمساواة في حماية القانون.

حقوق التضامن: لم تبق لاتحة حقوق الإنسان المعترف بها دولياً ثابتة، وعلى الرغم من عدم طرح أي من الحقوق المدرجة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، جاءت هذه الإضافات نتيجة عدة عوامل، فقد تولّدت يعضها نتيجة تغير الأفكار والمفاهيم حول الكرامة الإنسانية، ونتيجة للتهديدات والفرص الجديدة التي برزت، إن الفكرة الأساسية من الحقوق هي التضامن، وتتضمن الحقوق الجماعية للمجتمع أو الناس؛ كالحق في التنمية المستدامة والحق في السلام والحق في بيئة صحية، ففي معظم أنحاء العالم تدل ظروف الفقر المدقع والحروب والكوارث الطبيعية والبيئية أن هناك تطوراً محدوداً جداً في احترام حقوق الإنسان، لهذا السبب شعر الكثير من الناس أن الاعتراف بفئة جديدة من حقوق الإنسان أمر ضروري، إذ من شأن هذه الحقوق ضمان الظروف الملائمة للمجتمعات – لا سيما في الدول النامية – لتكون قادرة على توفير الجيلين الأول والثاني من الحقوق التي تم يتضمنها عموماً فهي، الحق في النتمية والسلام وبيئة صحية والمشاركة في التراث والإرث البشري والتواصل وتبادل المعلومات والحق في المساعدة الإنسانية.